منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

مسودة: توصيات المؤتمر

"ما يستجد من أمور "

للعام 2023

مقدم الى
مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين
الدورة (110)

القاهرة - الامانة العامة لجامعة الدول العربية
20-16 تموز (يوليو)2023

اعداد:
دائرة شؤون اللاجئين

منظمة التحرير الفلسطينية

مقترح توصيات
الدورة (110) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة
16-20 تموز/يوليو 2023

مقدم من دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية
ما يستجد من أمور: خلال الفترة 1 يناير 2023 الى 10 يوليو 2023

توصيات الاستيطان، الجدار العنصري، الاعتداءات الإسرائيلية وتطورات الانتفاضة:

1. أدان المؤتمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في التاسع من أيار 2023 واستمر لخمسة أيام خلّف ورائه 33 شهيداً بينهم أطفال ونساء وشيوخ، ومئات الجرحى والمشردين، ممن هُدمت منازله كما أدان المؤتمر التصعيد غير المسبوق الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم بشعة وعمليات قتل وإعدامات ميدانية، واجتياحات عسكرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة وجميع المدن والبلدات والقرى والمخيمات، وكان آخرها مجزرة مخيم جنين في الثالث من تموز/يوليو الجاري الذي راح ضحيتها 13 شهيداً، ما يزيد عن 100 إصابة بينها 20 خطيرة بينهم أطفال ونساء وشيوخ وهدم البيوت والزام سكانه بالخروج القسري من بيوتهم على مسمع ومرأى من العالم في جريمة بشعة ترتقي إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ، داعياً المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والجنائية الدولية إلى الخروج عن صمتها والبدء بمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

2. رحب المؤتمر بالاستجابة العاجلة للجمهورية الجزائرية بتقديمها منحة مالية بقيمة 30 مليون دولار ودولة الامارات العربية المتحدة بتقديمها 15 مليون دولار لإعادة اعمار مخيم جنين الذي تعرض لعدوان إسرائيلي تدميري في الثالث من شهر تموز الجاري وطالب المؤتمر الدول المانحة بتوفير الدعم المالي لتمكين الاونروا من الاستجابة الطارئة للوضع الإنساني الصعب في المخيم والمساهمة في اعادة اعماره ، وتأهيل وصيانة مدراسها وعياداتها الصحية التي تعرضت للضرر جراء العدوان .

3. حذر المؤتمر من المخاطر المترتبة على مصادقة الحكومة الإسرائيلية في حزيران 2023 على قانون يقضي بإجراءات لتسريع الاستيطان في الضفة الغربية من خلال اختصار المصادقة على الاستيطان في الضفة الغربية من ستة مراحل الى مرحلتين فقط، دون موافقة المستوى السياسي، والذي يعتبر خطوة اخرى باتجاه تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية واستكمال حلقات ضم المنطقة المصنفة (ج) تحت سيادتها، وطالب المؤتمر جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بإدانة تلك الخطوة التي من شأنها استكمال ضرب أُسس إقامة دولة فلسطين، واتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لإجبار الحكومة الإسرائيلية على وقف إجراءاتها أحادية الجانب غير القانونية التي تقوض فرصة تطبيق مبدأ حل الدولتين .

4. طالب المؤتمر إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال بـ "الإفراج عن جثامين الشهداء المحتجزة في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى على درجة حرارة التفريز العميق حيث تواصل احتجازها لـ(389) جثماناً للشهداء وبمقابر الأرقام وثلاجات الموتى واعتبر المؤتمر احتجاز جثامين الشهداء يرقى لجريمة دولية تستوجب المتابعة والعقاب وفقاً للقانون الدولي الإنساني، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، التي تلزم الاحتلال بتسليم الجثامين إلى ذويهم بشكل فوري، وذلك استناداً للمادة (17) من اتفاقية جنيف الأولى، والتي ألزمت أطراف النزاع التحقق من أن الموتى قد دفنوا باحترام وطبقاً لشعائر دينهم وفي مقابر تُحترم، وتُصان بشكل دائم.

5. ادان المؤتمر طرح الكنيست الإسرائيلية بتاريخ 16 حزيران 2023 مشروع قانون يسمح بفرض أحكام بالسجن على أطفال فلسطينيين، وتحديداً المقدسيين تحت سن 12 عاماً، الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا خطيرا وجسيما لاتفاقية حقوق الطفل والمواثيق الدولية كافة، وطالب المؤتمر مؤسسات الأمم المتحدة والصليب الأحمر وجميع دعاة حقوق الإنسان والقانون الدولي التحرك لوقف قوانين الإجرام بحق أطفال فلسطين.

6. حذر المؤتمر إسرائيل الدول القائمة على الاحتلال من إقرار ما يسمى مشروع قانون "عميت هليفي"، لفرض التقسيمَين الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك، ونزع "الوصاية الأردنية" على المسجد الأقصى، الذي طرح على الكنيست في حزيران 2023 لمناقشته، داعياً إلى تحرك عربي وإسلامي ودولي يتجاوز مفردات الشجب والإدانة إلى فرض عقوبات تمنع إحداث أيّ تغيير في المسجد الأقصى المبارك، وتوقف أي انتهاكٍ للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة.

7. يدين المؤتمر مصادقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي بناء مستعمرة جديدة في حزيران 2023 تربط مستعمرات القدس بمستعمرة "معاليه أدوميم لتمرير مشروع ما يعرف بـ E1 وما سيترتب على ذلك تقويض حل الدولتين وتقسيم الضفة الغربية إلى منطقتين منفصلتين ، وما سيترتب على هذه الخطوة من نتائج خطيرة على الأمن والسلام في المنطقة والعالم"، ويطالب المؤتمر المجتمع الدولي بثني إسرائيل عن المضي في مخططاتها الاستعمارية والتوسعية، ومنها تقديم مخططات لبناء منطقة صناعية كبرى بين مستعمرة "أرئيل"، والخط الأخضر، على أراضي قرى سنيريا ورافات والزاوية، بمساحة تبلغ نحو 2700 دونم.

8. حذّر المؤتمر من مخطط اسرائيلي للاستيلاء على 70 عقارًا فلسطينيًا في قلب مدينة الخليل، وتحويل ملكيتها إلى مستوطنين، وهدم 5 مبانٍ في منطقة السوق القديم، علاوة على إنشاء مصعد في الحرم الابراهيمي؛ لما يترتب على ذلك من تغيير لمعالمه والتي تاتي ضمن سياسة التطهير العرقي

والتهجير القسري لسكان المدينة، ودعا المؤتمر منظمة اليونسكو؛ للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه ما تتعرض له البلدة القديمة المدرجة على لائحة التراث العالمي لدى اليونسكو ؛ باعتباره تعدياً على التراث الإنساني.

9. رحب المؤتمر، بالتقرير الذي أعده 21 عضواً من رؤساء البعثات الأوروبية لدى فلسطين بتاريخ 4 حزيران 2023 ، وأكدوا فيه خطورة المخططات القانونية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي القائم في القدس، وإرهاب المستوطنين، ومختلف إجراءات الاحتلال من توسيع استيطاني في القدس الشرقية وهدم منازل، والاعتداءات على الأماكن المقدسة، والتضييق على التعليم والمدارس، ودعا المؤتمر دول الاتحاد الاوروبي إلى أخذ هذا التقرير على محمل الجد، وتحمل مسؤولياتها في لجم هذه الإجراءات ومساءلة دولة الاحتلال عنها بموجب القانون الدولي.

10. ثمن المؤتمر قرار الولايات المتحدة المكسيكية بتاريخ 2 حزيران 2023 لرفع مستوى التمثيل لدولة فلسطين إلى مستوى سفارة ما يعني عملياً اعتراف المكسيك بالدولة الفلسطينية، ودعا المؤتمر الدول بأن تحذو حذو المكسيك في ضوء المحاولات الإسرائيلية للتنكر لوجود الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحق اللاجئين بالعودة.

11. ثمن المؤتمر القرارات الصادرة عن قمة جدة المنعقدة في 19 أيار/مايو 2023 في المملكة السعودية، التي أكدت على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية، والتزام الدول العربية بدعم الحق الفلسطيني على مختلف المستويات، وإعادة تفعيل مبادرة السلام العربية،

12. أدان المؤتمر استهداف سلطات الاحتلال سكان تجمع منطقة عين سامية عبر التضييق عليهم وسرقة مواشيهم وهدم مدرسة التحدي في التجمع ومصادرة ممتلكاتهم في أيار الماضي لإجبارهم على ترك أراضيهم ووصف المؤتمر تلك الإجراءات بالإرهابية، والعنصرية التي تستهدف حق أصحاب الأرض الأصليين في البقاء في أرضهم ومنازلهم، ويطالب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتدخل لوقف المضايقات على سكان التجمع والعمل على منع ترحيلهم عن أرضهم .

13. يدين المؤتمر مصادقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي 2023/5/7، على اقتراح باستثمار 8 ملايين دولار في تطوير موقع استيطاني متاخم لقرية سبسطية الفلسطينية والذي يهدف الى تحويل منطقة سبسطية الأثرية إلى مستوطنة سياحية تتبع مجلس المستوطنات الإسرائيلي في قلب الأرض الفلسطينية والتي تستهدف نحو ألف دونم، تقع بالمنطقة المصنفة (ج)، ودعا المؤتمر منظمة "اليونسكو" إلى التدخل لمنع إقامة المشروع إذ أن من شأن إقامته أن يلحق أضرارا فادحة

بالموقع التاريخي في القرية، وإلى تغيير طابع المكان ومظهره التاريخي وهدم منشآت وأبنية فلسطينية تقع في الموقع المستهدف .

14. أدان المؤتمر استمرار اقتحامات المستعمرين للمسجد الأقصى المبارك ودعوات ذبح القرابين في ساحاته، وتنظيم مسيرة الأعلام في القدس بمشاركة وزراء إسرائيليين، وأعضاء كنيست داخل باحات المسجد الأقصى في منتصف أيار الماضي يرافقهم مئات المستوطنين، وعقد الحكومة الإسرائيلية جلستها من داخل أنفاق ساحة البراق الملاصق للمسجد الأقصى ، الذي يعد تصعيداً خطيراً للحرب الدينية التي يقودها الاحتلال على مدينة القدس داعياً المجتمع الدولي إلى محاسبة اسرائيل على جرائمها .

15. حذر المؤتمر من تداعيات موافقة رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي في اذار 2023 بتشكيل "الحرس القومي" من عصابات المستوطنين ومن ناشطي منظمة "لا فاميليا" العنصرية اليمينية وشبيبة التلال وتدفيع الثمن وإعطائهم السلاح والصلاحيات ومنحهم الشرعية في ارتكاب المزيد من جرائم القتل وسرقة الأرض الفلسطينية دون رادع دولي والتي سيكون لها انعكاسات خطيرة على استقرار المنطقة، وطالب المؤتمر المجتمع الدولي بالإعلان الفوري باعتبار الحرس القومي تنظيما إرهابيا عناصره من قتلة الفلسطينيين وغلاة المستوطنين المجرمين .

16. حمّل المؤتمر حكومة الاحتلال الاسرائيلية كامل المسؤولية عن جرائم المستوطنين من قتل وحرق وترويع للأطفال والنساء في حوارة وزعترة وبورين ومادما وعصيرة القبلية وعوريف وترمسعيا وبقية القرى الفلسطينية في النصف الأول من لعام 2023 التي ترقى الى جرائم التطهير العرقي وجرائم ضد الإنسانية، ودعا المؤتمر المجتمع الدولي الى ادراج منظمات المستوطنين التي ترتكب الجرائم على قوائم الإرهاب والعمل على تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومحاكمة إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية.

17. يدين المؤتمر التصريحات التي أدلى بها الوزير الإسرائيلي سموتريتش في باريس أمام خريطة لإسرائيل تضم الأردن والأراضي الفلسطينية، بتاريخ 20 اذار 2023 أنكر فيها وجود شعب فلسطيني، وإنه "اختراع وهمي لم يتجاوز عمره 100 سنة، واعتبر المؤتمر هذه التصريحات شكل من اشكال اعلان الحرب والتحريض على قتل الفلسطينيين ودليل قاطع على الفكر الصهيوني العنصري المتطرف الذي تعتنقه الحكومة الإسرائيلية الحالية، المبني على مصادرة الحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لقرارات الشرعية الدولية داعيا المجتمع الدولي الى لجم العنصرية الإسرائيلية .

18. حذر المؤتمر من خطورة مصادقة الكنيست الإسرائيلي، في اذار 2023 ، بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون لإعدام أسرى فلسطينيين في خطوة عنصرية إجرامية تعكس توجهات حكومة الاحتلال الفاشية، لشرعنة عمليات القتل الممنهجة التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ودعا المؤتمر المؤسسات الحقوقية والدولية إلى إدانة هذا القانون وغيره من القوانين الإسرائيلية المطبقة بشكل قسري وتعسفي على الشعب الفلسطيني، والمخالفة لأبسط معايير وقوانين حقوق الإنسان، واستهتار بالمنظومة الدولية والقوانين والمواثيق التي تجرّم تشريع قوانين القتل على أساس تمييزي وعنصري .

19. اعتبر المؤتمر "قرار الحكومة الإسرائيلية، بشرعنة تسعة مواقع استيطانية في عمق الضفة الغربية، في شهر شباط الماضي يقع ضمن إجراءات ضم الأرض الفلسطينية التي تمارسها حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرفة وطالب المؤتمر، بتحرك دولي وأمريكي حقيقي وممارسة ضغط على الحكومة الإسرائيلية لاجبارها على وقف إجراءاتها أحادية الجانب غير القانونية التي تقوض فرصة تطبيق مبدأ "حل الدولتين وفرض العقوبات لتحديها قرارات الأمم المتحدة ولسياسة أمريكا وأوروبا المناوئة للاستيطان والمنادية بوقفه .

20. شكر المؤتمر الدول العربية الشقيقة التي استجابت لنداء القدس عبر مشاركتها بالمؤتمر الخاص الذي حمل اسم "القدس.. صمود وتنمية"، المنعقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة، بتاريخ 12 فبراير 2023 بحضور الرئيس محمود عباس، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لحشد الدعم للقضية الفلسطينية ولمدينة القدس المحتلة، التي تتعرض لمحاولاتٍ من أبشع أنواع القمع وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، والتطهير العرقي لسكانها وطالب المؤتمر الدول العربية الشقيقة ومنظمة التعاون الإسلامي والخليجي بتقديم العون والمساعدة لأهل القدس، لمواجهة تحديات تفريغها من سكانها ومواجهة العدوان المتكرر في المسجد الأقصى المبارك .

21. أدان المؤتمر ارتفاع وتيرة هدم المنشآت في المناطق المسماة "ج " والتي ارتفعت خلال الشهور الستة الأولى من العام 2023 إلى 134٪ مقارنة مع نفس الفترة في عام 2022، وطالب المؤتمر دول الاتحاد الأوروبي التي تقدم مساعداتها للسكان تلك المنطقة، عبر تفعيل آلية المطالبة بالتعويضات، والنظر جدياً لفرض عقوبات على سلطات الاحتلال، جراء استمرار انتهاكها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

22. حذر المؤتمر من التبعات الخطيرة المترتبة على مخططات الاحتلال بإعادة احياء قرار هدم وتهجير سكان قرية الخان الأحمر ، الذي يهدف من ورائه إلى محاصرة القدس بالمستوطنات، وعزلها عن محيطها الجغرافي والسكاني، ودعا المؤتمر إلى التدخل العاجل لمنع هدم قرية الخان الأحمر الذي لا يزال قائماً في أروقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي رغم تاجيله ، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لضمان عدم تنفيذ هذا المشروع التوسعي العنصري، ووقف جميع الإجراءات الأُحادية التي تمارسها إسرائيل، والتي تخالف الاتفاقيات الموقعة والشرعية الدولية والقانون الدولي".

23. ينظر المؤتمر ببالغ الخطورة لمصادقة الكنيست الإسرائيلية بالقراءة الأولى بتاريخ 2023/1/10 على تمديد سريان أنظمة الطوارئ على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة في محاولة لتشريع الضم التدريجي للضفة الغربية، وكذلك المصادقة بصورة نهائية في شباط 2023 على مشروع قانون سحب المواطنة والإقامة من الأسرى الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر والقدس المحتلة وإبعادهم فور انتهاء فترة محكوميتهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية في انتهاك صارخ للمواثيق والأعراف الدولية، ومواثيق حقوق الإنسان، ودعا المؤتمر الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على إلغائه لما يحمله القرار من جريمة تطهير عرقي وتصعيد خطير يجر الأوضاع نحو الانفجار الشامل .

24. رحب المؤتمر بإعلان الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ 26 يونيو 2023 وقف تمويل البحث العلمي مع المؤسسات الأكاديمية الاسرائيلية في الضفة الغربية، تعبيرا عن استهجانها من الخطوة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بشأن توسيع المستوطنات ومنح الموافقات النهائية لبناء 818 وحدة استيطانية على الأراضي التي احتلت في العام 1967 الذي ترى فيه الجمعية العامة ومجلس الأمن بانها غير قانونية ومخالفة للقانون الدولي معتبراً قرار الولايات المتحدة الامريكية خطوة في الاتجاه الصحيح لمحاصرة الاستيطان الإسرائيلي الذي يقوض حل الدولتين، ومطالباً الدول الأعضاء في مجلس الامن العمل على نقل القرار (2334) من حالة التقرير إلى حالة التنفيذ.

25. ادان المؤتمر، مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست الإسرائيلي العنصري عن حزب القوة اليهودية في حزيران 2023 بمنح وزير الأمن القومي المتطرف ايتمار بن غفير صلاحية إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وأراضي عام 48، وحذر المؤتمر من تداعيات القرار في ممارسة التنكيل وفرض أوامر الاعتقال الاداري الذي لا يخضع لأي مسوغ قانوني أو ملفات إدانة أو محاكم عادلة ضد الفلسطينيين، وطالب المؤتمر الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية الحقوقية ان يكون لها تحرك جاد لوقف القوانيين العنصرية الانتقامية التي تستهدف الفلسطينيين.

26. حذر المؤتمر من عزم الحكومة الإسرائيلية العنصرية بناء أربعة آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، بعد المصادقة على بنائها في حزيران 2023، ويؤكد المؤتمر بعدم قانونية وشرعية بناء المستوطنات أو توسيعها ، وهي ومدانة وخطوة أحادية تمثل انتهاكا للقانون الدولي وتقويض ا لأسس السلام وجهود حل الصراع وتحقيق السلام الشامل والعادل وفرص حل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية، وطالب المؤتمر المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته بالضغط على إسرائيل لوقف سياسة الاستيطان.

27. ادان المؤتمر مصادقة الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2 تموز الجاري على إقامة مستوطنة جديدة في الجليل بأراضي الـ48 لتوطين 500 عائلة يهودية ، ضمن مخططها لتكثيف المشاريع التهويدية والاستيطانية في الجليل والنقب والتي تعد الرابعة التي تقام منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، ودعا المؤتمر المجتمع الدولي الى التصدي بحزم لكل المخططات الاستيطانية التوسعية الإسرائيلية التي ترمي إلى فرض سياسة الأمر الواقع وتتحدى المواثيق والقوانين والأعراف الدولية في غياب أي نوع من المساءلة.

28. أدان المؤتمر تصويت الكنيست الإسرائيلي على إلغاء قانون "فك الارتباط عن 4 مستوطنات شمال الضفة الغربية المحتلة"، في مارس 2023، "، وقرار وزير جيش الاحتلال البدء بتطبيقه في أيار الماضي واعتبر المؤتمر القرار خطوة استعمارية إضافية تندرج في إطار عمليات ضم الضفة، وإغراقها في محيط استيطاني ضخم يرتبط بالعمق الإسرائيلي، وتحويل المناطق الفلسطينية إلى جزر معزولة ومتناثرة غير مرتبطة ومتواصلة جغرافيا.

اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث الدولية "اونروا"

29. أدان المؤتمر مشروع قانون تقدم به أربعة عشر عضوا في مجلس الشيوخ الأميركي يوم 15 فبراير/ شباط 2023، الى الكونجرس الأمريكي لوقف مساهمة الولايات المتحدة الأميركية للأونروا، والذي يهدف إلى شطب لمكانة ووظيفة ودور وكالة الغوث الدولية "اونروا"، وإلغاء القرار 194 الصادر في عام 1949 فقره 11 عبر خطة شاملة تلزم الإدارات الأمريكية كافة بضوابط قانونية، تهدف إلى إخراج القضية الفلسطينية من إطار الأمم المتحدة، وذلك من خلال، مراجعة تعريف اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة تعريف دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، بما يقود الى إلغاء وضع اللجوء عن أحفاد اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة تعريف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي من

جديد، ويؤكد المؤتمر بأن "هذه المحاولات مرفوضة ، وفيها انكار لجريمة النكبة وللظلم التاريخي والمعاناة اللذين لحقا بالشعب الفلسطيني منذ عام 1948.

30. رحب المؤتمر بقرار الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين بتاريخ 8 أيار/مايو 2023 القاضي باعتبار إنكار وقوع النكبة أو التشكيك في مجرياتها، جريمة يعاقب عليها بالحبس، ويلاحق مرتكبوها داخل فلسطين وخارجها ويدعو المؤتمر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع خلال بعثتها الجامعة في الأمم المتحدة والتنسيق مع المنظمة العربية التحرك باتجاه دعم القرار بتقديم مشروع قرار الى الجمعية العامة يجرّم إنكار النكبة، واعتبار انكارها جريمة مخالفة للقانون الدولي، الذي من شانه ان ينعكس على القوانين الداخلية للدول، التي بات عدد منها يمنع إحياء ذكرى النكبة في بلدانها بناء على التحريض الإسرائيلي واعتبار احيائها شكل من اشكال معاداة السامية .

31. يؤكد المؤتمر بان تحقيق الاستقرار المالي لميزانية الاونروا يتطلب تأمين موازنة ثابتة وتمويل كاف ومستدام من الدول المانحة لمعالجة النقص المزمن في التمويل والخروج من التمويل الطوعي غير المستقر، الذي يضع الاونروا في أزمات متكررة ومتجددة في كل عام، وحث الدول المانحة على توقيع مع الاونروا اتفاقيات تمويل متعددة السنوات. لدعم ميزانيتها .

32. رحب المؤتمر بمواقف الدول التي شاركت في مؤتمر المانحين لوكالة الغوث الدولية المنعقد في 2 حزيران 2023 التي أكدت على الدور المهم للوكالة من أجل تقديم الخدمات لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ويرى بان التعهدات المالية المعلنة في المؤتمر رغم أهميتها في جسر فجوة التمويل لم تعوض ما خفضته بعض الدول المانحة من مساهماتها للأونروا ، ويؤكد بان المؤتمر شكل نقطة انطلاق جديدة للأونروا وللدول المضيفة نحو تكثيف التحركات باتجاه حشد الموارد .

33. يدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة الى ترجمة دعمها السياسي التي عبرت عنه من خلال التصويت بأغلبية ساحقة على تجديد تفويضها في كانون الأول/ديسمبر الماضي لثلاث سنوا جدد تبدا من 30 حزيران 2023 حتى 30 حزيران 2026، الى دعم مالي، مؤكداً بضرورة ربط الدعم السياسي بالدعم المالي فكلاهما مطلوبان من المجتمع الدولي .

34. يدعو المؤتمر إدارة الاونروا الى التحضير الجيد والمبكر لمؤتمر التعهدات على المستوى الوزاري الذي سيعقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية 78، في الربع الأخير من شهر سبتمبر المقبل من خلال تكثيف تواصلها مع لجنة الجمعية العامة المخصصة

لإعلان التعهدات ومع كل الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة مع الدول الأعضاء والمنظمات والمنتديات الإقليمية والمنصات متعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومراكز الفكر وصناع الرأي ومجتمعات اللاجئين لإنجاح المؤتمر في تغطية العجز المالي في ميزانية الاونروا والذي يقدر بـ 295.2 مليون دولار .

35. يدعو المؤتمر الدول المانحة الى تقديم تمويل مرن غير مخصص، مما يسهل على الاونروا تخصيص الاموال حسب الحاجة والأولوية مما يسهل إدارة الازمة المالية بما يضمن استمرار الخدمات بما يعزز نهج الاونروا نحو "نموذج ميزانية واحد".

36. يدعو المؤتمر الاونروا الى إنشاء جمعيات وطنية جديدة (لجان وطنية) في عواصم المانحين (سواء المانحين التقليديين أو المانحين الناشئين) وفي دول مجلس التعاون الخليجي وفي دول شمال افريقيا لتعزيز التواصل وتعبئة الموارد لدعم ميزانية الاونروا ويدعم حملات المناصرة التي تقودها الأونروا لدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين التي اقرتها الشرعية الدولية وحقهم في العيش الكريم الى حين العودة الى ديارهم طبقاً لما ورد في المادة (11) من القرار 194 .

37. يرفض المؤتمر الضغوط التي تمارسها بعض الدول المانحة على الأونروا لإجراء تقليصات على خدماتها لتجاوز ازمتها المالية، داعياً الاونروا الى التراجع عن قرار تخصيص 95% من متطلبات الميزانية الاعتيادية بتخفيض 5% (44 مليون دولار) كأحد الإجراءات التدبيرية لإدارة ازمتها المالية.

38. يجدد المؤتمر رفضه للاشتراطات السياسية للتمويل الانساني المقدم للأونروا من بعض الدول المانحة او اية قيود سياسية على عمل الأونروا او موظفيها او اللاجئين المستفيدين من خدماتها، ويدعو الدول المانحة التي خفضت تمويلها للعام 2023، والدول التي عبرت نيتها بتخفيض تمويلها في العام 2024 بإعادة النظر في قرارها لمنع وقوع كارثة إنسانية بحق اللاجئين الفلسطينيين في ظل تفاقم أوضاعهم المعيشية. وانعدام الامن الغذائي وتفشي الفقر داخل المخيمات.

39. أعرب المؤتمر عن قلقه من ارتفاع عمليات الهجرة غير الشرعية من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، في لبنان وسوريا هروباً من الظروف المعيشية الصعبة خلال النصف الأول من العام 2023 حيث شهدت عشرات الهجرات عبر مراكب الموت قضى فيها عشرات الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين كان اخرها ما سجّلته فاجعة غرق مركب قبالة سواحل جزيرة "ليبوس" بتاريخ 14 حزيران الماضي، قضى فيه نحو 7 فلسطينيين من سوريا، معظمهم من أبناء مخيم درعا، وعشرات السوريين، من ضمن مجموع ركاب بلغ 750 راكبا، ويؤكد المؤتمر ان حماية هؤلاء اللاجئين من

الهجرة غير الشرعية يتطلب دعم ميزانية الأونروا بما يمكّنها من تجاوز ازمتها المالية للقيام بواجباتها الإنسانية تجاه مجتمع اللاجئين وتأمين العيش الكريم .

40. حذر المؤتمر من مخاطر لجوء الاونروا الى تخفيض قيمة المساعدات النقدية المقدمة للاجئين الفلسطينيين في سوريا للعام 2023 بنحو 40 في المائة ، وتخفيض عدد دورات توزيع الأغذية من ثلاث جولات إلى جولتين نتيجة ضعف استجابة المانحين لنداء طوارئ سوريا التي بلغت 17% من قيمة متطلبات النداء التي تقدر بـ 436.7 مليون دولار، ويدعو الأونروا الى العدول عن قرارها بموائمة خدماتها بما هو متوفر من تمويل والى العمل نحو البحث عن مصادر تمويل تؤمن متطلبات اللاجئين الفلسطينيين .

41. يثمن المؤتمر انتهاء الاونروا من تأهيل منشأتها في المخيمات الفلسطينية في سوريا خاصة في مخيمات اليرموك وعين التل ودرعا، واستئناف خدماتها التعليمية والصحية والاغاثية والخدمات الاجتماعية والحماية للأسر العائدة ودعمها لإعادة اعمار بيوت العائدين الى المخيمات الثلاثة، باستخدام نهج المساعدة الذاتية والذي سيساعد في تشجيع اللاجئين للعودة الى مخيماتهم ، ويدعو الدول المانحة والممولة الى الإسراع في دعم عملية اعادة اعمار المخيمات في سوريا واستكمال عملية اعادة اعمار مخيم نهر البارد في لبنان ويثمن التسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية لإعادة الحياة الطبيعية للمخيمات الفلسطينية وتمكين اللاجئين من العودة الى مخيماتهم التي نزحوا منها.

42. يطالب المؤتمر الاونروا الى زيادة موازنات إقليمي سوريا ولبنان، في ميزانية 2024 بما يمكنها من تعزيز خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين في الاقليمين لتأمين الامن الغذائي والحد من الفقر والبطالة التي تجاوزت ما نسبته 90% .

43. اعرب المؤتمر عن تضامنه مع سوريا من جراء الزلزال الذي أصابها في فبراير الماضي والذي لا يزال تداعياته مستمر ة وأودى بحياة الالاف من المدنيين وإصابة ونزوح عشرات الآلاف من ضمنهم لاجئين فلسطينيين داعياً الاونروا الى تقديم كل عون ممكن للتخفيف من آثار الزلزال المدمر الذي فاقم معاناة اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي ضربها الزلزال الذي تسبب في مقتل 20 لاجئاُ فلسطينياً، وتشريد 2،355 لاجئًا فلسطينيًا من مخيمات النيرب وعين التل واللاذقية (الرمل)، ولا يزال 173 منهم يقيمون في ملاجئ طارئة .

44. يدعم المؤتمر استراتيجية الاونروا لتعبئة الموارد والتواصل للأعوام 2023 – 2025، لزيادة حجم التمويل ويعتبرها خطوة للأمام نحو تامين استقرار مالي في ميزانية الاونروا ويدعو إدارة الاونروا الى

اطلاق حملة شبيهة بحملة الكرامة لا تقدر بثمن تشارك فيها الاطراف المعنية لمناصرة الأونروا واللاجئين معاً من خلال مشاركة الاونروا مع برلمانات الدول المانحة واحزابها السياسية والمجتمع المدني ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية والشخصيات العامة.

45. يؤكد المؤتمر على أهمية التنسيق بين الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين وإدارة الاونروا ، لتحديد أولويات اللاجئين الفلسطينيين حسب الاحتياجات، وتحديد خططها لتحديث وثائقها الرئيسية المتعلقة بالقوى العاملة بما في ذلك، سياسة الأجور ، لإدراجها ضمن موازنة 2025، وصياغتها على شكل مقترحات تحدد فيها متطلبات التمويل والزيادة المطلوبة من مساهمات الأمم المتحدة لتقديمها الى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتريش لاعتمادها في اللجنة الخامسة وفقاً للمادة (17) من القرار المعنون مناطق عمليات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني التي تنص على زيادة مخصصات الوكالة في الميزانية العادية للأمم المتحدة

46. وقف المجتمعون امام تداعيات اضراب اتحاد العاملين في الضفة الغربية والقدس بدءًا من 23 يناير 2023. الى 9 فبراير 2023، واستئنافه في 4 مارس 2023. والذي أدى الى تعطيل عمل مؤسسات الاونروا في 19 مخيماً، وتعليق الخدمات لحوالي 900 الف لاجئ واغلاق 96 مدرسة، وحرمان ما يزيد 49 الف طالب من تلقي تعليمهم المدرسي ، وأكثر من 1000 طالب في مراكز التدريب المهني، واغلاق 43 مركزاً صحياً وبعد تدخل دائرة شؤون اللاجئين ورعايتها للوساطة بين الاتحاد والاونروا تم تجميد الاضراب لمدة ثلاثة شهور بدءاً من 16 حزيران/يونيو 2023 ، مما أعاد عمل مؤسسات الاونروا وفتح مدراسها ، وتجنباً لإضرابات في المستقبل في أقاليم عمليات الأونروا، ، ان مؤتمر المشرفين يدعم الورقة المقدمة باسم الدول العربية المضيفة لتطوير سياسة دفع الأجور للعاملين في الاونروا الى اجتماع اللجنة الاستشارية القادم المزمع عقده في منتصف تشرين الثاني /نوفمبر المقبل والتي تتضمن التالي:

- دعم طلب تحديث وتطوير سياسة الأجور في الأونروا للعاملين المحليين، الى نظام عصري مرن يراعي مستوى الغلاء المعيشي للدولة المضيفة ويتقارب مع سياسات أجور العاملين المحليين للمنظمات الدولية الأخرى بما يحقق رواتب عادلة ولائقة لجميع العاملين لدى الاونروا في مناطق عملياتها الخمسة.
- تشكيل مجموعة عمل متخصصة في اللجنة الفرعية (مانحين، مضيفين) تقدم المشورة والنصح للأونروا، ومساعدتها في تطوير سياسة أجور العاملين لديها، مرتبط بمؤشر غلاء المعيشة للبلد المضيف وبجدول رواتب موحد للأقاليم الخمسة (سيعفي الاونروا مستقبلاً من إجراء دراسات استقصائية أو مسح للأجور)، ورفع تقريرها الى

اللجنة الاستشارية في اجتماعها الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، لإقراره . ولا بأس ان تستعين مجموعة العمل بخبراء اميين مقبولين من جميع الأطراف.

- نتائج مجموعة العمل (سياسة الأجور وجدول الرواتب المحدث) يطلب من الاونروا ادراجها في ميزانيتها للعام 2025 ، ومناقشتها مع اللجنة الخامسة (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) في الأمم المتحدة لتخصيص المبالغ المالية الإضافية لتغطية الزيادة في الأجور ، وذلك بالاستفادة من قرار الجمعية العامة للأمم زيادة مخصصات الوكالة في الميزانية العادية للأمم المتحدة تدريجياً، بحيث تغطي، بالإضافة الى رواتب الموظفين الدوليين وفقاً للقرار 3331 باء، استخدام هذه الزيادة لتغطية التكاليف التشغيلية المتصلة بمهام عمل الوكالة وبرامجها الأساسية ، وفق المادة (17) من القرار المعنون مناطق عمليات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني، وعدم استخدام العجز المالي كذريعة لوقف أو تأخير تطوير سياسة الأجور .

ما يستجد من أمور:

47. رحب المؤتمر بتحديث مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تموز 2023 لقاعدة البيانات الخاصة بالشركات التجارية التي تقوم بأنشطة محددة تتعلق بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف 15 شركة عملها وانشطتها في المستوطنات والذي يعتبر تعزيزا للمنظومة الدولية المتعددة الأطراف والقائمة على القانون الدولي في تجفيف منابع المنظومة الاستعمارية والمتمثلة بالاستيطان غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وطالب المؤتمر المفوض السامي لمتابعة اللجنة المعنية بالشركات الأجنبية العاملة في المستوطنات وحثها بأن تمارس الضغوط على الشركات التي لا زالت تعمل في المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 بأن تنهي عملها فورا .

48. أدان المؤتمر قرار وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي ايتمار بن غفير بتاريخ 20 اذار 2023 إغلاق مكتب الشركة التي تقدم خدماتها الإعلامية والإنتاجية للإعلام الرسمي الفلسطيني واستدعاء الطواقم العاملة فيها والتي تندرج في إطار سياسة عنصرية ممنهجة ترمي إلى مصادرة الحريات، والتعتيم على الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال، ودعا المؤتمر الاتحاد الدولي للصحفيين وجميع المنظمات الحقوقية الدولية لإدانة تلك الإجراءات وممارسة الضغط على سلطات الاحتلال للتراجع عنها .

49. رحب المؤتمر بقرار برلمان جنوب أفريقيا بتاريخ 2023/3/8 بتخفيض التمثيل الدبلوماسي في إسرائيل بسبب الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق الفلسطينيين وجرائم الفصل العنصري التي ترتكبها، والذي يؤكد على المواقف التاريخية التي تتخذها جنوب أفريقيا لصالح الشعب الفلسطيني

وقضيته وحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة، ويدعو المؤتمر الى مواقف مشابهة من الدول والبرلمانات بما يُنصف الشعب الفلسطيني ويقدم دولة الاحتلال إلى المساءلة.

50. ادان المؤتمر أعمال القرصنة المستمرة التي تمارسها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ، خصوصاً قرارها الصادر عنها في شهر شباط 2023 القاضي بتجديد الخصومات القديمة وفرض خصومات جديدة باقتطاع مبلغ إضافي بقيمة 52 مليون شيقل شهرياً، ليصبح المبلغ المقتطع 276 مليون شيقل شهرياً (بذريعة دفع رواتب الأسرى والشهداء)، ويقدر المبلغ بمجموعه السنوي 2.4 مليار شيقل، معتبراً هذه الإجراءات بمثابة حرب جديدة على الشعب الفلسطيني ومقدراته وأمواله، بما يشكل عائقاً أمام عملية التنمية في فلسطين، ويدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى الضغط على حكومة الاحتلال لوقف قرصنة الاموال وإعادة الأموال والمستحقات الفلسطينية المتراكمة لديها والمحتجزة بشكل غير قانوني هدفه تقويض مؤسسات ووزارات دولة فلسطين ، كما يدعو الدول العربية إلى تطبيق قرارات القمم العربية المتعلقة بتفعيل شبكة الأمان المالي، واستئناف المساعدات لدولة فلسطين لتمكينها من مواجهة هذه الإجراءات الغاشمة.